المرصد التونسي للاقتصاد
Observatoire Tunisien de l'Economie

NOMAD 08
Redeyef

Observatoire
Tunisien de l'eau

تصدير التمور والتكلفة المائية للعملة الأجنبية:

سياسات زراعية تسير بالموارد المائية في منطقة قبلي نحو النضوب

ديسمبر 2020

تصدير التمور والتكلفة المائية للعملة الأجنبية:

سياسات زراعية تسير بالموارد المائية في منطقة قبلي نحو النضوب

بقلم: وزوي فرنين Zoé Vernin ؛ منى الهلالي
المراجعة والتنسيق: إيمان اللواتي، وعلاء المرزوقي.
الاخراج الفني: محمد العجلاني

ديسمبر 2020

الفهرس

مقدمة 5

I. السياسات الزراعية في الواحات تنجه نحو النمط الاستخراجي 7

(أ) من الاكتفاء الذاتي إلى التصدير: الواحات في مهبّ الاضطرابات الكبرى خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين..... 7

(ب) إنتاج فلاحي مكثف على حساب المحافظة على الموارد المائية..... 10

(ج) زراعة النخيل، وبشكل خاص دقلة النور: تَوَجُّه فلاحي قائم على المضاربة... 14

II. الموارد في مواجهة خطر النضوب: أزمة مائية جهوية في الأفق..... 16

(أ) مقدرات مائية هشة تحت ضغط احتياجات القطاع الفلاحي..... 16

(ب) التكلفة المائية لسياسة زراعية تراهن على الإنتاج المكثّف، و خاصة اقطاع التصدير..... 19

(ج) الاستغلال المفرط وراء تدهور الموارد المائية..... 20

III. تضحيات لا تقابلها مكاسب: سياسات تنموية لا تخدم المنطقة ومستقبلها.... 22

(أ) توجهات استراتيجية وتدابير عمومية غير كافية لمجابهة مشاكل وتحديات المياه في الجهة..... 22

(ب) ضرورة مراجعة نموذج التنمية الجهوية..... 24

خاتمة..... 28

بيبليوغرافيا..... 29

مقدمة

تمثل الفلاحة الواحية مصدرًا عريقا للتنمية المحلية والجهوية، الأمر الذي مكّنها من مواصلة ارتقائها التدريجي على الصعيد الوطني، لتنضمّ بذلك إلى مصافّ القطاعات الاقتصادية الاستراتيجية خلال القرن الماضي.

خلال تلك الفترة من تطوّر قطاع التمور، شهدت زراعة أشجار النخيل بشكل خاص طفرة ملحوظة، حيث تضاعف إنتاج التمور خمس مرات فقط خلال ثلاثة عقود[1]، ويواصل ارتفاعه بشكل سنوي، ليبلغ اليوم 6,6% من الإنتاج الفلاحي الوطني. لقد اكتسبت زراعة النخيل زخما وقيمة متزايدين بالتوازي مع نمو الصادرات، التي تشمل اليوم 60 % من الإنتاج الجملي للتمور، حيث حقّقت، مثلا سنة 2015، مداخيل بقيمة 234 مليون دولار، مستحوذة بذلك على 24 % من قيمة تجارة التمور على الصعيد العالمي[2].

تمثل منطقة قبلي، المعروفة أيضًا باسم "واحة نفزاوة"، 60 % من المناطق الواحيّة[3]. و يعدّ القطاع الفلاحي فيها، الذي يضم 34.000 منتجا للتمور[4]، ثاني أكبر مزوّد لفرص العمل بعد قطاع الخدمات، حيث استقطب 34,4 % من السكان الناشطين اقتصاديا في المنطقة سنة 2018، أي ما يعادل 16.023 عاملا في القطاع الفلاحي[5].

ومع ذلك، فإن وضع الموارد المائية في المنطقة لا يتماشى مع الإنجازات الفلاحية التي يتم الاحتفاء بها كل عام. وفي هذا السياق نبهت المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية بقبلي من أن الوضع الحالي يمس من حق الأجيال القادمة[6] في النفاذ للمياه. حيث تعتبرقبلي أكثر الجهات إفراطا في استغلال مائدتها المائية الجوفية العميقة بالرغم من محدوديتها الكبيرة.

هذا ويتمّ حاليا استغلال الموارد بما يتجاوز الإمكانات المتجددة المتاحة لمائدة المياه الجوفية العميقة. ونظرًا لأن القسم الأكبر من هذه المائدة ذو طابع أحفوري، فإن قدرتها على توليد المياه ضئيلة جدًا، ممّا يعني أنّ الإفراط في استغلالها يشكل تهديدا حقيقيا لديمومة مواردها.

1 ارتفع إنتاج التمور من 47.000 طن في 1983-1982 (وزارة البيئة، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (2012)، ضرورة حماية الواحات التونسية من التدهور وآثار تغير المناخ) إلى 245.750 طنًا في 2016-2015 (وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ومركز الدراسات والاستشراف الصناعي (2017) تحليل قطاع التمور، 2017)

2 وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ومركز الدراسات والاستشراف الصناعي (2017) تحليل قطاع التمور، 2017

3 العبيدي ع. (2019) الرصيد المائي لواحات ولايات قبلي وتوزر وقفصة وقابس. مشروع السياحة البيئية والتنوع البيولوجي الصحراوي، وزارة الشؤون المحلية والبيئة، صندوق البيئة العالمية، البنك الدولي

4 http://www.ctd.tn/fr/secteur-des-dattes-en-tunisie-222.html

5 وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، ديوان تنمية الجنوب (2018) ولاية قبلي بالأرقام

6 https://directinfo.webmanagercenter.com/2014/03/26/tunisie-kebili-surexploitation-de-la-nappe-phreatique-atteignant-les-200/

رغم أنّ انتاج التمور يستفرد بالمرتبة الثانية في صادرات المنتجات الفلاحية التونسية، الا أنه يحتل أيضا المرتبة الثانية من بين المنتجات الفلاحية الوطنية الأكثر حاجة لتصدير المياه الزرقاء الافتراضية[7]. تمثّل المياه المصدّرة سنويا[8]، والمقدرة بـ 300 مليون متر مكعب، قرابة نصف الإمكانات المائية لجميع المناطق الواحيّةالتي تقدر بنحو 651,6 مليون متر مكعب سنوًيا[9]. في هذا السياق، يثير هذا القطاع الفلاحي عديد التساؤلات حول مدى تأثيره على موارد جهات الجنوب.

وينضاف إلى ذلك الآثار المترتبة عن التغيرات المناخية في الوقت الراهن وفي المستقبل، التي ستترجم فعليا بتراجع موارد المياه التقليدية بنحو 28 % في تونس بحلول عام 2030[10]. وبالتالي، فإن التعارض القائم بين تنمية هذا القطاع وتوفّر المياه يمثل مسألة بالغة الأهمية، ويحقّ لنا التساؤل بشأن مستقبل قطاع التمور بدءا بالحلقة الأولى من سلسلة إنتاجه وهي زراعة نخيل التّمر، أو ما يسمّى أيضًا بزراعة البلح. وتمثل هذه الحلقة 99,95 % من الاحتياجات المائية[11] لسلسلة تشمل في مرحلة موالية حصاد المنتوج وتعبئته قبل تسويقه.

في هذا السياق، وبالإرتكاز على تقييم أثار التنمية الفلاحية على الموارد المائية في منطقة قبلي، تهتم هذه الورقة التحليلية بالقضايا المتعلقة بتوجهات النماذج التنموية الراهنة على ضوء حقيقة الأوضاع المائية بالجهة. وبشكل عام، فإنّ مضمون هذه الورقة يتحدد من خلال الاجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية، وهي: إلى أي مدى تأخذ السياسة التنموية للواحات بعين الاعتبار مسألة المحافظة على الموارد المائية ؟ ما مدى خطورة التوجهات والممارسات الزراعية الحالية على الموارد المائية؟ وما هي الحلول المقدّمة للتوفيق بين الأهداف التنموية والحفاظ على الموارد؟

7 همملة ن. (2012) البصمة المائية لتونس: تحليلات للتوجهات الاستراتيجية لإدارة الموارد المائية، المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس، أطروحة ماجستير مهني في تكنولوجيات الأحياء والبيئة

8 أ. سويسي. أ.، همامي ر.، ستامبولي ت.، بن علية (2017)، المياه الافتراضية الزرقاء والخضراء في المبادلات التجارية للمنتجات الفلاحية الاستراتيجية في تونس، مجلة العلوم الجديدة والفلاحة والتكنولوجيا الحيوية، 43 (4)، 2363-2373

9 العبيدي ع. (2019) الرصيد المائي لواحات ولايات قبلي وتوزر وقفصة وقابس. مشروع السياحة البيئية والتنوع البيولوجي الصحراوي، وزارة الشؤون المحلية والبيئة، صندوق البيئة العالمية، البنك الدولي

10 جافريج ر. (2016) في ظل التغير المناخي، أي مستقبل للفلاحة في تونس؟ المركز الدولي للدراسات العليا الفلاحية المتوسطيّة، رسالة المراقبة رقم 37 - سبتمبر 2016

11 بن علية أ.، ستامبولي ت.، شبيل أ.، فريجة أ. (2015) المياه الافتراضية والأمن الغذائي في تونس: من الملاحظة إلى دعم التنمية (EVSAT-CAD)، المدرسة العليا للفلاحة بمقرن ومركز بحوث التنمية الدولية، التقرير الفني النهائي

ا.السياسات الزراعية في الواحات تتجه نحو النمط الاستخراجي

(أ)من الاكتفاء الذاتي إلى التصدير: الواحات في مهبّ الاضطرابات الكبرى خلال القرنين العشرين والحادي والعشرين

تمثل الواحات أساس النظم الزراعية القائمة على مصادر المياه المتدفقة والمعتمدة على الإدارة الاجتماعية والتقنية للمياه، التي تعتبر موردا ثمينا في البيئات القاحلة والصحراوية. على مدى عدّة قرون، تمّت زراعة مجموعة متنوعة من المنتجات في الواحات، والهدف من ذلك بالدرجة الأولى هو ضمان الاكتفاء الذاتي الغذائي للسكان المحليين، وهو ما مكّنهم لاحقا من تحقيق الازدهار بفضل تطوّر التجارة مع البحر الأبيض المتوسط وجنوب الصحراء الكبرى[12]. إلى حدود القرن التاسع عشر، كانت الواحات تعتمد على تقنيات الري المجتمعية التي تقوم بنقل المياه من المصادر الطبيعية بين قطع الأراضي بالإعتماد على قانون الجاذبية. تقوم الزراعة عمومًا على ثلاث طبقات: طبقة سفلية لزراعة الأعلاف والخضروات، وطبقة وسطى شجريّة للفاكهة، وطبقة علوية خاصّة بالنخيل. في الظروف المناخية الجافة، يولّد هذا النظام مناخًا محليًا رطبًا ضروريًا لتنمية المحاصيل.

الإطار رقم 1 - **تنقسم القاعدة العقارية للواحات إلى ثلاث فئات:**

تعود ملكية **الأراضي الخاصة** إلى الأفراد الذين يمارسون حقوق الملكية ممارسة تامة: وهي في الغالب قطع أراضي من الواحات القديمة المتوارثة عبر الأجيال. تمثل الأراضي الخاصة 4 % من إجمالي الأراضي الزراعية في قبلي.

تقع **الأراضي الدولية** ضمن الملك الخاص للدولة، ولكن يمكن أن يُعهد باستغلالها إلى الشركات أو الأفراد عن طريق الإيجار أو التفويت. تمثل الأراضي الحكومية 4 % من الأراضي الزراعية في قبلي.

الأراضي الاشتراكية هي أراض في عهدة الدولة، تديرها مجالس على المستوى المحلي والجهوي. وقد تمّ تخصيص هذه الأراضي على مدى التاريخ للرّعي. تمثل الأراضي الإشتراكية 94 % من الأراضي الزراعية في قبلي.

خلال القرن العشرين، شهدت الواحات اضطرابات عميقة، حيث أعلن السلط الإستعمارية عن بداية مكننة الأنظمة الهيدروليكية وعن بداية الإنتاج الرأسمالي المكثف في الواحات، ثمّ تم إدخال تقنية الحفر والبدء في تطوير قطع الأراضي المخصصة لزراعة أشجار النخيل، بهدف تصدير التمور إلى المدينة[13]. في بادئ الأمر، قام المستعمر بتنفيذ هذين التغييرين خارج الواحات التقليدية. ورغبة منه في ضمان استقرار سكان البادية، دعم النظام الاستعماري، بصفة خاصة، إنشاء بساتين نخيل جديدة في منطقة نفزاوة. ستشمل هذه الديناميكية التوسّعية الأولى بشكل أساسي أشجار النخيل، وخاصة دقلة النور في إطار الزراعة أحادية المحصول، والتي يُنظر إليها كزراعة مدرّة للدخل ينبغي تطويرها[14].

12 وزارة البيئة والتنمية المستدامة، (2015)، وثيقة 2 تحديد وتوصيف الواحات في تونس، مشروع "إعداد أُفرودة كاملة حول الواحات في تونس"

13 وزارة البيئة والتنمية المستدامة، (2015)، وثيقة 2 تحديد وتوصيف الواحات في تونس، مشروع "إعداد أُفرودة كاملة حول الواحات في تونس"

14 باتيستي ف.، (2013) "الموارد وحالات الاستيلاء"، دراسات ريفية، 192، -153 175

في المناطق الواحيّة الجديدة المروية بمياه الآبار، كانت مهمة التصرف في المياه تقع على عاتق السلطة الاستعمارية، ممّا يجعل لسياستها تأثيران رئيسيان، وهما: بوادر نضوب مصادر المياه المتدفقة تحت تأثير أشغال الحفر، وبدايات نظام الزراعة أحادية المحصول لأغراض المضاربة.

عقب استقلال البلاد، تواصل العمل وفقا لهذا المنطق، بل وتكثف في السبعينيات، حيث أصبحت المكننة عبر حفر الآبار ضرورية للدولة لتلافي تدهور، بل ونضوب المصادر الطبيعية في الواحات القديمة. كما يُنظر إلى تطوير الآبار على أنه وسيلة لمزيد توسيع المناطق الزراعية، وبالتالي وقف النزوح التدريجي لسكان الواحات الذين لم يشهدوا حتى الآن تحسن ظروفهم المعيشية[15]. ومع ذلك، سيظل هذا الانتعاش بطيئا في ظل الإجراءات الحكومية المعزولة نسبيا، قبل أن يتم اكتشاف مدى امتداد طبقات المياه الجوفية العميقة في الصحراء أثناء التنقيب عن النفط.

فتح اكتشاف موارد المياه الكامنة آفاقًا جديدة تم رسمها من خلال المخطط الرئيسي لمياه الجنوب في عام 1976. ومن خلال الجمع بين "مجموعة من الإجراءات المتكاملة والشاملة، الهيدروليكية والزراعية على حدّ سواء من أجل تمكين التنمية الزراعية الجهوية الحقيقية"[16]، يشكل المخطط الرئيسي لمياه الجنوب نقطة تحول حقيقية في السياسة الحكومية المعاصرة الخاصة بالواحات. بالإضافة إلى كونه مخططا اقتصاديا واجتماعيا، ينظر إلى المخطط الرئيسي لمياه الجنوب أولا وقبل كل شيء على أنه برنامج "لتنمية الواحات"، حيث يعمل على التخطيط لمشاريع لإعادة تأهيل الواحات القديمة وتعميمها وإنشاء واحات جديدة. يقوم المخطط الرئيسي لمياه الجنوب على تطوير الآبار والبنى التحتية الهيدروليكية التي تستغل المياه بدءا من الطبقات الجوفية العميقة والتي تؤيد إنشاء مساحات ري عمومية.

وقد ساعد اللجوء إلى حفر الآبار بشكل منهجي على تغيير قيمة المنتج الزراعي للواحة: كان من الممكن أن تصبح المكاسب الاقتصادية دليلًا توجيهيا للإنتاج الزراعي آنذاك[17]، لا سيما من خلال زراعة أشجار النخيل، وعلى وجه الخصوص دقلة النور.

لعب هذا المشروع دورا كبيرا في توسيع نطاق مساحات الري العمومية، ممّا أكسبه المزيد من الزخم خاصة في ضوء ارتفاع الطلب على نخيل التمر، ولا سيما دقلة النور[18].

15 وزارة البيئة والتنمية المستدامة (2015)، استراتيجية التنمية المستدامة للواحات في تونس

16 غربي ن. (2009) التغييرات الهيدروليكية وتحسين التصرف في المياه في واحات الجنوب. إدارة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة للأنظمة الواحية في نفزاوة، الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه. وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

17 وزارة البيئة والتنمية المستدامة (2015)، استراتيجية التنمية المستدامة للواحات في تونس

18 كسّاح ع. (2002) الري والتنمية الفلاحية في الجنوب التونسي، البحر المتوسط، المجلد 99، 2002-4-3. الصحراء، "الوجه الآخر للبحر المتوسط" (فرناند بروديل) تحت إشراف مارك كوت. ص. 26-21.

منذ ثمانينيات القرن الماضي، حوّلت الدولة اهتمامها تدريجيا نحو القطاع الخاص لغرض الاستثمار في البنية التحتية الهيدروليكية الحديثة، مما شجع على مزيد تنمية مشاريع الري المعتمدة بشكل أساسي على دقلة النور[19].

تم تنفيذ عمليات توسيع النطاق الجديدة، بشكل رئيسي من خلال التمليك الفردي للأراضي الجماعية (انظر الإطار رقم 1). وعلى الرغم من أن عملية التمليك لا تقتضي حق الملكية، فإن الأنظمة العقارية ستروّج تدريجيا لخوصصة الأراضي الجماعية[20] تحت مسمّى التنمية الواحيّة، وهو اتجاه لاحت بوادره منذ الاستقلال[21].

وهكذا، فقد اعتمد القطاع الخاص في مرحلة أولى على نهج توسعة الواحات وإنتاج نخيل التمر، بتشجيع ودعم من الدولة التي كانت قد أطلقت هذه المبادرة منذ البداية، في إطار سعيه إلى الربحية وبالتالي توسيع نطاق المساحات. ومع ذلك، بدأت ملاحظة عمليات تحويل مسار المياه من هذه الأنظمة إلى الأراضي الجديدة في الثمانينيات. وبدءا من التسعينيات، تمكنت هذه الديناميكية من تجاوز إنجازات الدولة التي تمّ سحبها تدريجيا لصالح التنمية الفلاحية الجامحة وعلى حساب الحفاظ على الموارد المائية. ستمثّل هذه الممارسات تمهيدا لعملية تطوير ما يسمى بمناطق الري الجديدة والخاصة والاستحواذ على الموارد المائية التي ولّدها منطق الربحية.

وبالتالي، فإن سياسة تنمية الفلاحة الواحية التي سادت منذ السبعينيات هي سياسة موجهة نحو الإنتاج المكثف على أساس التحديث المدعوم للبنية التحتية[22]، بهدف زيادة الإنتاج لأغراض التصدير في المقام الأول، وبهدف تحقيق التكامل الاقتصادي على الصعيد الوطني، في المقام الثاني.

الإطار رقم 2 - **آثار خطة التكييف الهيكلي على سياسة المياه في تونس**

أدّت خطة التكييف الهيكلي إلى انسحاب الدولة بشكل تدريجي، من خلال الإصلاحات المؤسسية التي شجّعت على مزيد انخراط ومشاركة مستخدمي المياه وجمعياتهم، ولا سيما في المناطق الريفية والزراعية. وبالتالي، فإن التنقيحات المدخلة على مجلة المياه بموجب قانون 1987 أعادت تنشيط عملية إنشاء الجمعيات في المجال الهيدروليكي: جمعيات المصلحة الجماعية التي سيتحول غالبها إلى مجموعات المصالح الجماعية، ومن ثم مجموعات التنمية الفلاحية التي نعرفها اليوم، مع قانون 1999 و2004 الذي سيعمق استقلاليتها.

19 وزارة البيئة والتنمية المستدامة، *(2015)*، وثيقة *2* تحديد وتوصيف الواحات في تونس، مشروع "إعداد أُفرودة كاملة حول الواحات في تونس"

20 صغيّر م. *(1999)*، واحات جهة نفزاوة، مشروع "التفاعل بين الهجرة وإدارة الأراضي والمياه واستغلال الموارد في واحات المغرب العربي. معهد المناطق القاحلة مدنين

21 اللومي م، نصر ن، سالمي س، شوكي س، شماخ ف، رقّاد ن، نفزاوي آ، ونغايدو ت. *(2001)* خيارات إدارة المراعي والاستراتيجيات الفردية والمجتمعية للرعاة الزراعيين في الوسط والجنوب التونسي. المعهد الوطني التونسي للبحوث الزراعية. مشروع مُعد للمؤتمر الدولي حول السياسات والخيارات المؤسسية لإدارة المراعي في المناطق القاحلة في الفترة من *7* إلى *11* ماي *2001* (الحمامات، تونس)

22 خميري آ.، *(2014)* "التنافس على الموارد الفلاحية، الاختفاء التدريجي للزراعة الواحيّة التقليدية والعواقب الاجتماعية والبيئية. دراسة حالة واحات منطقة نفزاوة في الجنوب الغربي التونسي"، مجلة معهد البحوث حول المغرب المعاصر، *30* سبتمبر *2014*.

علاوة على ذلك، وبالتوازي مع السياسة الزراعية الإنتاجية التي تم تنفيذها في الواحات، شهدت بعض السياسات الحكومية، بما في ذلك سياسة المياه، تغييرات هائلة بعد تنفيذ مخطط الإصلاح الهيكلي انطلاقا من سنة 1986، لتتبلور بذلك شروط القرض الذي منحه صندوق النقد الدولي لتونس[23].

أمّا فيما يتعلق بالوضع المائي في هذا السياق، فقد تجسّد برنامج الإصلاح الهيكلي من خلال استحداث تصور ليبرالي واقتصادي للموارد المائية، والذي سار جنبًا إلى جنب مع سياسة الزراعة الإنتاجية والمضاربة في الواحات. عمليا، وفيما يتعلق بالتصرف في المياه، أفضى برنامج الإصلاح الهيكلي إلى انسحاب الدولة تدريجيا وتمكين جمعيات المستخدمين التي سبق وانسحبت لصالح الإدارة منذ إحداث المخطط الرئيسي لمياه الجنوب.

ترتّب عن ظهور هذه المهن الجديدة التي شجعتها الدولة في الواحات إلى جانب سياسة المياه الجديدة، مجموعة من النتائج على مستوى عملية التصرف في الموارد المائية.

(ب)إنتاج فلاحي مكثف على حساب المحافظة على الموارد المائية

باعتباره حجر أساس عملية "التنمية الزراعية" لجهات الجنوب مثل قبلي، لم يمثّل توسيع نطاق المساحات الزراعية وسيلة لتحسين المردودية[24] بقدر ما كان وسيلة لزيادة الإنتاج. وقد أدت عملية التوسع هذه إلى ارتفاع الاحتياجات المائية، والأهم من ذلك أنها أحدثت تحولا كبيرا في أنظمة إدارة الموارد.

كما أحدثت التوسعات، التي حظيت في مرحلة أولى بإشراف الدولة، عبر ما يسمى بـ "مساحات الري العمومية"، تغييرين رئيسيين مرتبطين بمكننة البنية التحتية. فأولاً، حلّ مهندسو الدولة محل الجماعات المحلية لتنظيم عملية التصرف في المياه على أساس شروط وقواعد جديدة بشأن كميات الري، وتواتر هذه العملية ودوريتها.

الإطار رقم 3 – تشير **دورة الماء** إلى نظام الري الجماعي المتمثل في توزيع الموارد المائية بين قطع الأراضي وفقا لوتيرة محددة بدقة تختلف وفقًا لمدى توفر المياه والمناطق المراد ريّها والفصول.

ويقع هذا الدور على عاتق المندوبية الجهوية للتنمية الفلاحية في إطار الإشراف على مجامع التنمية الفلاحية أو مجامع المصالح الجماعية، وهي جمعيات تتكون من فلاحين يستخدمون مياه الرّيّ. ومن ناحية أخرى، أضحى استخدام المياه، الذي لطالما مثّل"طابعه المجاني" جزءًا لا يتجزأ من حق استخدام الواحات، مسعّرًا.

---

23 صغيّر م. *(2010)* دراسة حوكمة الموارد الطبيعية في الواحات، دراسة حالة الواحات في تونس. الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة

24 همبلة ن. *(2012)* البصمة المائية لتونس: تحليلات للتوجهات الاستراتيجية لإدارة الموارد المائية، المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس، أطروحة ماجستير مهني في تكنولوجيات الأحياء والبيئة

وهو ما سيساهم إلى حد كبير في تحول أنظمة إنتاج الواحات: حيث يمثل التكثيف والربحية الاقتصادية والمضاربة[25] ردّا واضحا على زيادة التكاليف التشغيلية.

وبغض النظر عن عدم قدرة عدد كبير جدًا من صغار الفلاحين على تحمل الأعباء أو إعادة التوجيه الزراعي، فإن هذا التغيير لن يحدث دون التعارض مع الإدارة[26]. كما يمكن ملاحظة الفوارق الاجتماعية[27] بين من يملكون مداخيل غير زراعية ومن لديهم القدرة على الاستثمار في ملحقات جديدة ونماذج زراعية أخرى، وغيرهم. وفي الواقع، فإنّ صغار الفلاحين الذين يعيشون بفضل مداخيل الزراعة يستغلون قطع الأراضي ذات الحجم الصغير بصفة عامة (لا تتجاوز مساحتها الهكتار الواحد) والتي عادة ما يكون مآلها التجزئة بسبب تعاقب الورثاء.

إن السعي وراء الربحية على حساب استمرار زراعة الكفاف في الواحات سيعطل بشكل كبير دورة الماء (التي ستصبح أكثر فأكثر تباعدا مع مرور الوقت) وسيجعل فرص الحصول على المياه غير متكافئة. ففي حال شجّعت الدولة الاستثمار الخاص لاستحداث مساحات ريّ جديدة، فإن هذا التوجه الحكومي الجديد سيقع تجاوزه بسرعة كبيرة من خلال عمليات توسيع مستقلة باتجاه التنمية الفوضوية، والتي تتواصل حتى يومنا هذا. وتمثّل التوسعات "غير المشروعة" حالياً أكثر من نصف المساحات الزراعية في ولاية قبلي[28]، علما وأنها لا تستمد طابعها اللامشروع من سند الملكية العقارية، بل من النفاذ غير المنظم إلى الموارد المائية[29]. في هذه الحالة، تم تنفيذ هذه التوسعات بشكل أساسي على الأراضي الجماعية في قبلي من قبل أشخاص (أفراد) (غالبًا فرادى، وأحيانا أخرى جماعات) قاموا بحفر الآبار بأساليبهم الخاصة واستغلال المياه دون ترخيص.

على الرغم من صرامة اللوائح التنظيمية لاستغلال المياه من خلال مجلة المياه لعام 1975، فإن إنهاء احتكار الدولة للتنمية الزراعية في الثمانينيات أدّى إلى إضعاف سيطرتها على الموارد المائية[30]. وقد تضاعف مستوى الاستغلال غير المشروع للمياه سبع مرات في جهة نفزاوة من 1980 إلى 1990 [31]، على الرغم من حظر اللوائح لهذه الممارسات.

25 وزارة البيئة والتنمية المستدامة *(2015)*، استراتيجية التنمية المستدامة للواحات في تونس

26 الصراعات كما سنراها، والتي ستذكرنا بالصراعات القائمة في الوقت الراهن بأشكال أخرى

27 غزواني و. *(2009)* من تحديد المعوقات البيئية إلى تقييم الأداء الزراعي في نظام الري الجماعي. حالة واحة فطناسة *(نفزاوة، جنوب تونس)* أجروباريس تك

28 وزارة البيئة، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي *(2012)*، ضرورة حماية الواحات التونسية من التدهور وآثار تغير المناخ

29 صغيّر م. *(1999)*، واحات جهة نفزاوة، مشروع "التفاعل بين الهجرة وإدارة الأراضي والمياه واستغلال الموارد في واحات المغرب العربي. معهد المناطق القاحلة مدنين

30 وزارة البيئة والتنمية المستدامة *(2015)*، استراتيجية التنمية المستدامة للواحات في تونس

31 صغيّر م. *(1999)*، واحات جهة نفزاوة، مشروع "التفاعل بين الهجرة وإدارة الأراضي والمياه واستغلال الموارد في واحات المغرب العربي. معهد المناطق القاحلة مدنين

ويتواصل ارتفاع عدد الآبارغير القانونية حتى يومنا هذا، الأمر الذي يرجع، من جهة إلى محدودية الاستثمار العمومي في تنمية المنطقة، وخاصة بالنسبة للفلاحين وانعدام وسائل الرقابة وسبل العقاب الحكومية الكافية لحماية الموارد من جهة ثانية.

الإطار رقم 4 – تخضع **المناطق المحمية والمحظورة** لقواعد محددة مدرجة في الفصول من 12 إلى 15 من مجلة المياه. وتهدف مجموعة القواعد التي تقيد أو تمنع استغلال المياه إلى الحفاظ على المياه "المهددة" وجودتها من خلال تحديد شروط الاستغلال.
في هذه الحالة، تم إعلان المائدة المائية الجوفية لطبقة المتداخل القاري و طبقة المركب النهائي "مناطق محمية" بموجب أمر منذ عام 1985.

من الجدير بالملاحظة أنه على الرغم من الحظر التنظيمي، لا سيما عبر تحديد "المناطق المحظورة" و"المناطق المحمية" (انظر الإطار رقم 3) وتركيز شرطة المياه، أو حتى قيود الدعم الصارمة المسلطة على الاستثمار بالنسبة لهؤلاء الفلاحين، فإن الإجراءات التي اتخذتها السلطات لم تكن كفيلة بوضع حد لهذه الظاهرة. لا بد من القول أن "المفارقة" تكمن في أنّ هؤلاء المستخدمين "غير الشرعيين" يستوفون جميع المعايير التي تبحث عنها الدولة من حيث تحمل مسؤولية مشاريعهم بشكل كامل والاستقلالية المالية التامة[32]. والواقع أن ذلك لا ينطبق إطلاقا على غالبية جمعيات المستخدمين التي تستغل المياه بشكل قانوني (مجامع المصالح الجماعية/ مجامع التنمية الفلاحية)،والتي تمرّ بحالة مديونية مالية وتبعية فنية للإدارة. وتعزى الصعوبات التي تواجهها هذه الجمعيات إلى الافتقار إلى العتاد التقني والمالي اللازم، عتاد لم يخضع في هذه الحالة لانتقال تدريجي وكاف من الدولة منذ انسحابها من عملية التصرف في المياه مباشرة بعد الشروع في تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي.

في منطقة قبلي، توجد 100 مجموعة مصالح جماعية مسؤولة عن حماية الموارد وترشيد استغلالها. وهكذا، يتم تشريك الفلاحين في مهام فنية لتشغيل الهياكل وصيانتها، وكذلك في التصرف الإداري والمالي للجمعيات[33]، وليس من المفترض أن تتدخل الدولة إلّا لغرض دعم الاستثمار وتقديم الدعم الفني والتنظيمي[34].

على أرض الواقع، تواجه العديد من مجامع التنمية الفلاحية، وبالتالي العديد من الفلاحين، مشاكل في الحصول على المياه، بالإضافة إلى الاضطرابات في دورة الماء الناتجة عن الاستغلال المفرط، ولا سيما غير القانوني، لطبقات المياه الجوفية.

32 صغيّر م. (2010) دراسة حوكمة الموارد الطبيعية في الواحات، دراسة حالة الواحات في تونس. الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة

33 مارلت س. منجّى أ. (2017) نقل إدارة مساحات الريّ العمومية إلى جمعيات الري في تونس: المجلد 1. تنفيذ وتكييف الاستراتيجية الوطنية. ردود حول مشروع PAP-AGIR للاستقلال الجمعياتي التدريجي

34 وزارة البيئة والتنمية المستدامة، (2015)، وثيقة 2 تحديد وتوصيف الواحات في تونس، مشروع "إعداد أفرودة كاملة حول الواحات في تونس"

وكما أبرزت إستراتيجية التنمية المستدامة للواحات، تواجه مجامع التنمية الفلاحية جملة من الصعوبات المحددة التي تعيق عملها وتدخّلها، والتي تقصر مهمتها في الواقع على بيع المياه والمشاركة في أشغال صيانة شبكات الري.

بادئ ذي بدء، من الناحية المالية، التكاليف التشغيلية التي ينبغي على المستخدمين تكبّدها باهظة: في المتوسط، تمثل الطاقة 70,5 %(ضخ)، واليد العاملة 14,5 %، والصيانة 9,4 % [35]، بينما ينبغي أن تمثّل هذه الأخيرة على الأقل من 25 إلى 30 % لضمان صيانة البنى التحتية الهيدروليكية[36] كما ينبغي، لأنه إذا كان السعر أقل من تكاليف الإنتاج، فذلك يعني أنه فعلا مرتفع للغاية بالنسبة لجزء كبير من الفلاحين الذين يستخدمون مياه الري، والذين يجدون أنفسهم مستبعدين[37] في نهاية المطاف.

ونتيجة لتحرير سياسة المياه، أصبحت عملية التصرف في الموارد تتمّ بواسطة آليات تنظيم السوق. وعليه، فإن هذه السياسة تخدم سياسة فلاحية إنتاجية "لن تسمح في نهاية الأمر باستغلال الموارد إلّا للأشخاص الأكثر كفاءة والقادرين على الدفع"[38]. على المستوى الفني، لم يؤد نقل إدارة مساحات الرّيّ إلى الفلاحين إلى تنمية القدرات بما يتماشى مع الأهداف الموكلة إلى مجموعات التنمية الفلاحية. في مساحات الري العمومية الشاسعة (أكثر من 100 هكتار) على وجه الخصوص، لا يزال الفلاحون يعتمدون على الخبرات ووسائل الإدارة المادية[39]، وهو ما يؤدي إلى التدهور المبكر للبنية التحتية والأعطال والتسربات والاضطرابات في توزيع المياه، مما قد يسهم في مزيد إضعاف وضع الفلاحين.

لعلّ الوضع الصعب الذي تركت فيه الدولة الفلاحين فيما يتعلق بأنظمة التصرف في المياه قد شجّع أيضًا على التطوّر الموازي لأشكال الاستغلال غير القانونية. علاوة على ذلك، في ضوء المكانة الاجتماعية والاقتصادية الهامة لمثل هذه الأعمال غير القانونية ووجود 16.000 وظيفة و34.000 منتج في المنطقة، يمكننا الخلوص إلى أن السلطات لم تكن رادعة للغاية، بل يبدو أنها قد تساهلت مع ارتفاع هذه الأشكال من الاستغلال.

بالفعل، فإن السياسة الفلاحية التي سادت منذ سبعينيات القرن الماضي تعطي أولوية واضحة لزيادة الإنتاج الفلاحي من خلال توسيع نطاق المساحات، لدرجة السماح باستغلال المياه بشكل غير قانوني.

35 صغيّر م. (2010) دراسة حوكمة الموارد الطبيعية في الواحات، دراسة حالة الواحات في تونس. الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة

36 صغيّر م. (2010) دراسة حوكمة الموارد الطبيعية في الواحات، دراسة حالة الواحات في تونس. الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة

37 بروشيي-بويغ ج. المجتمع المحلي والدولة في مواجهة محدودية الموارد المائية (نفزاوة، الجنوب الغربي التونسي)، في البيئة والمجتمعات الريفية المتغيرة: مقاربات بديلة [الكترونية]. مرسيليا: IRD Éditions

38 بروشيي-بويغ ج. المجتمع المحلي والدولة في مواجهة محدودية الموارد المائية (نفزاوة، الجنوب الغربي التونسي)، في البيئة والمجتمعات الريفية المتغيرة: مقاربات بديلة [الكترونية]. مرسيليا: IRD Éditions

39 بروشيي-بويغ ج. المجتمع المحلي والدولة في مواجهة محدودية الموارد المائية (نفزاوة، الجنوب الغربي التونسي)، في البيئة والمجتمعات الريفية المتغيرة: مقاربات بديلة [الكترونية]. مرسيليا: IRD Éditions

وبالتالي، فإن 75 % من إجمالي إنتاج التمور في ولاية قبلي يعتمد، حسب الشهادات، على كمية المياه المستغلّة بطريقة غير مشروعة. وفي الواقع، يتمّ ريّ غالبية المناطق المزروعة بأشجار النخيل بواسطة منشآت ريّ خاصة، مما يضمن مزيد التوسّع (خاصة الفوضوي) لهذا القطاع، وخاصة مزيد توسع هذه الزراعة.

لقد نجحت هذه السياسة في تغيير طرق استغلال المياه إلى حد كبير، وذلك تحت تأثير منطق الربحية والمضاربة التي أدخلها هذا النموذج في المناطق الواحيّة. ولكن هذه ليست نقطة التحول الوحيدة التي شهدتها واحات قبلي، حيث شكلت زراعة النخيل، وخاصة ترويج صنف دقلة النور، الركيزة الثانية لسياسة الفلاحة الاستخراجية.

(ج) زراعة النخيل، وبشكل خاص دقلة النور، تَوَجُّهٌ فلاحي قائم على المضاربة

من خلال إعادة تأهيل الواحات القديمة وإنشاء واحات جديدة، شرع المخطط الرئيسي لمياه الجنوب في تقديم صنف دقلة النور على نطاق واسع، وهو صنف تم جلبه إلى تونس في عهد الفينيقيين وكانت الواحات المنتجة له محل أطماع المستعمر في بداية القرن العشرين. ولعلّ عمليات التجديد، التي تتجاوز البنى التحتية الهيدروليكية، تتمثل في اقتلاع أشجار النخيل القديمة من الأصناف الشائعة لتحل محلها دقلة النور في الأعوام 1970-1980. كما تم إنشاء واحات جديدة، كما سبق ورأينا، لزراعة هذا النوع من التمور، حتى أن بعض الوثائق تؤكد أن نجاح هذا الصنف هو الذي دفع السلطات العمومية إلى حشد تدفقات استثمارية هامة لغرض تنمية الواحات[40]. لقد كانت احتمالات الربحية والمكاسب التي أبشر بها هذا الصنف هي السبب، بصفة خاصة، في إطلاق شرارة منافسة محتدمة للاستيلاء على الأراضي[41] منذ التسعينيات، وبالتالي تزايد المنافسة على الموارد.

وفعلا، مثّلت دقلة النور محلّ مضاربة فلاحية تحت تأثير اقتصاد السوق، حيث حظيت بتقدير كبير في الأسواق العالمية، وفي سابقة من نوعها، روجت الدولة لإنتاجها، ليتبع القطاع الخاص نفس التوجه ويتجاوزه في مرحلة لاحقة، وفقا لوتيرة عمليات التوسع القانونية، وخاصة غير القانونية.

يؤكد تطوّر صنف دقلة النور على توجهه في مرحلة أولى نحو الصادرات[42]، إذ يمثل مصدرًا مهمًا للدخل وخاصة للعملة الأجنبية، ويباع بأكثر من ضعف سعره، مقارنة بغالبية الأصناف الشائعة[43] في السوق المحلية والدولية.

40 وزارة البيئة والتنمية المستدامة، (2015)، وثيقة 2 تحديد وتوصيف الواحات في تونس، مشروع "إعداد أفرودة كاملة حول الواحات في تونس"

41 الاستراتيجية (؟)

42 وزارة البيئة والتنمية المستدامة، (2015)، وثيقة 2 تحديد وتوصيف الواحات في تونس، مشروع "إعداد أفرودة كاملة حول الواحات في تونس"

43 وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ومركز الدراسات والاستشراف الصناعي (2017) تحليل قطاع التمور، 2017

تمثل دقلة النور اليوم 80 % من صادرات التمور التونسية. وما تزال هذه الزراعة في أوج نموّها، حيث أن 94 % من المزارع التي تقل أعمارها عن 5 سنوات مخصصة لأشجار نخيل دقلة النور[44].

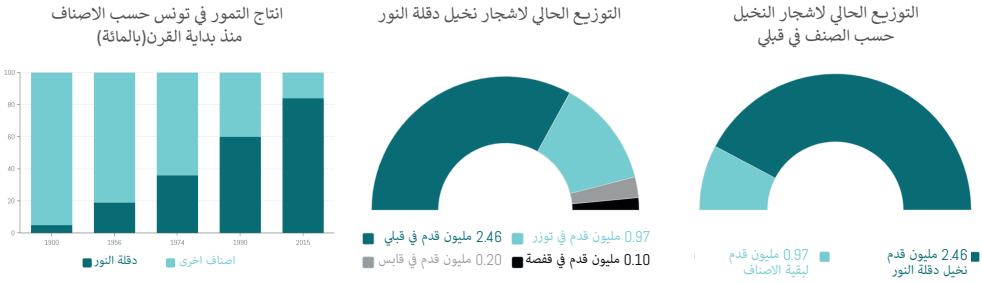

الرسم البياني 1: زراعة وإنتاج دقلة النور في تونس، وخاصة في قبلي[45]

في منطقة قبلي، تنتج أشجار نخيل دقلة النور، التي يقدر عددها بـ 2.460 شجرة[46]، حوالي 136.000 طن من دقلة النور سنويًا، أي ما يعادل 74,73 % من إجمالي إنتاج دقلة النور في تونس في عام 2016[47].

وعليه، فإن التوجّه نحو إنتاج دقلة النور قد تمّ على حساب 150 نوعًا محليًا آخر من التمور الموجودة في تونس. من المؤكد أن الأرباح المحققة، والمحصول أيضا، هي الدافع وراء اختيار الفلاحين لزراعة دقلة النور. وبالفعل، فإن متوسط إنتاج دقلة النور أعلى، سواء في الواحات التقليدية أو الحديثة، حيث يقدّر بـ 56 كغ/ القدم، بينما يبلغ متوسط الإنتاج 47 كغ بالنسبة للأصناف الأخرى[48].

ولكنّ دقلة النور أكثر قابلية للتأثر بالأخطار المناخية، وخاصة الجفاف والأمطار الخريفية المبكرة، نظرًا لوقت نضجها (منتصف أكتوبر إلى منتصف ديسمبر).

كما أنها أكثر عرضة لالتقاط الأمراض (مثل البيّوض)[49]، حيث تراجعت القدرة الانتاجية لدقلة النور في الزراعة الأحادية، بينما نجحت الأصناف التقليدية في التكيف جيدًا مع البيئة وقدّمت مجموعة واسعة من الخصائص الغذائية والزراعية[50].

44 وزارة البيئة والتنمية المستدامة، (2015)، وثيقة 2 تحديد وتوصيف الواحات في تونس، مشروع "إعداد أُفرودة كاملة حول الواحات في تونس"

45 مصادر بيانات الرسوم البيانية: وزارة البيئة والتنمية المستدامة (2015) استراتيجية التنمية المستدامة للواحات في تونس و http://www.ctd.tn/fr/secteur-des-dattes-en-tunisie-222.html

46 http://www.ctd.tn/fr/secteur-des-dattes-en-tunisie-222.html

47 وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ومركز الدراسات والاستشراف الصناعي (2017) تحليل قطاع التمور

48 وزارة البيئة والتنمية المستدامة، (2015)، وثيقة 2 تحديد وتوصيف الواحات في تونس، مشروع "إعداد أُفرودة كاملة حول الواحات في تونس"

49 كسّاح ع. (2002) الري والتنمية الفلاحية في الجنوب التونسي، البحر المتوسط، المجلد 99، 2002-4-3. الصحراء، "الوجه الآخر للبحر المتوسط" (فرناند بروديل) تحت إشراف مارك كوت. ص. 26-21

50 وزارة البيئة والتنمية المستدامة (2015) استراتيجية التنمية المستدامة للواحات في تونس

وقد جاء هذا التوجه أيضًا على حساب الزراعات الواحيّة الأخرى، وأدّى إلى تغيير تقنيات الزراعة، حيث خلقت الزراعة الأحادية لتمور دقلة النور ميلًا إلى التخلي عن الزراعة ثلاثية المستويات. وبالإضافة إلى القضاء على التنوع البيولوجي، فإن الزراعة الأحادية لدقلة النور مسؤولة أيضًا عن استنزاف التربة[51]، وخاصة القضاء على قدرتها على الحفاظ على المياه. لقد أصبحت التوازنات البيئية للواحات الآن مهددة بشكل خطير، وعرضة للتأثر أولاً وقبل كل شيء بانخفاض كمية ونوعية الموارد المائية التي ولّدها هذا النموذج الفلاحي.

II.الموارد تواجه خطر النضوب: أزمة مائية جهوية في الأفق

لم تتحقق التنمية الفلاحية في منطقة قبلي دون إلحاق الضرر بموارد المنطقة المائية، حيث تعكس كمية الموارد المتاحة ونوعيتها مرور الجهة بأزمة في الوقت الراهن، والتي ستؤول إلى التفاقم خلال السنوات القادمة إن تواصل اعتماد هذا النموذج الفلاحي.

(أ) إمكانات مائية هشة تحت ضغط احتياجات القطاع الفلاحي

في ظل مناخها الجاف، أو الصحراوي، تشهد منطقة قبلي هطول أمطار متدنية، تقدر في المتوسط بـ 101 ملم/ السنة[52]. ونظرًا لأن المياه السطحية تكاد تكون معدومة، فإن الجهة تعتمد اعتمادا كبيرا على طبقات المياه الجوفية، وخاصة العميقة منها (انظر الرسم البياني 2).

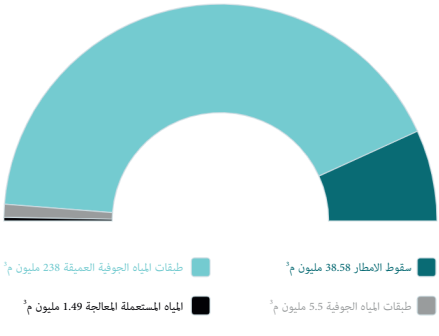

الرسم البياني 2: الإمكانات المائية لمنطقة قبلي [53]

وفي الواقع، لا يتم استغلال سوى 29 % من إمكانات المائدة المائية السطحية: وهكذا، فإن المنطقة تسحب 0,37 مليون متر مكعب من المياه من هذه الطبقات على الرغم من احتوائها على 5,49 مليون متر مكعب، وذلك يعزى بشكل رئيسي إلى ارتفاع نسبة ملوحتها، ممّا يجعلها غير صالحة للاستهلاك أو لري المحاصيل. ومن ثم، فهي تساهم بشكل ضئيل في تلبية الاحتياجات المحلية، شأنها شأن المياه غير التقليدية المقدرة من جهة أخرى بـ 1,49 مليون متر مكعب/ السنة.
تقع جهة قبلي فوق مائدتي مياه جوفية عميقة، وهما طبقة المتداخل القاري وطبقة المركّب النهائي، وهو ما يخوّل لها تلبية جميع احتياجاتها المائية تقريبًا من خلال استغلال هذه المصادر المائية التي تتقاسمها مع جهات تونسية أخرى (تطاوين وقابس وقفصة وتوزر) والدول الحدودية (ليبيا والجزائر).

51 وزارة البيئة والتنمية المستدامة، (2015)، وثيقة 2 تحديد وتوصيف الواحات في تونس، مشروع "إعداد أُفرودة كاملة حول الواحات في تونس"
52 العبيدي ع. (2019) الرصيد المائي لواحات ولايات قبلي وتوزر وقفصة وقابس. مشروع السياحة البيئية والتنوع البيولوجي الصحراوي، وزارة الشؤون المحلية والبيئة، صندوق البيئة العالمية، البنك الدولي
53 مصدر المعطيات: العبيدي ع. (2019) الرصيد المائي لواحات ولايات قبلي وتوزر وقفصة وقابس. مشروع السياحة البيئية والتنوع البيولوجي الصحراوي، وزارة الشؤون المحلية والبيئة، صندوق البيئة العالمية، البنك الدولي

حاليّا، يتجاوز مستوى استغلال هذه الإمكانات المائية مستويات السحب الجهوية الموصى بها والمقدرة مبدئيًا بـ 236 مليون متر مكعب سنويًا، مقابل استغلال 418,3 مليون متر مكعب سنويًا في قبلي[54]. وعليه، تقدّر نسبة الاستغلال المفرط بشكل عام بنسبة 170 %، وحتى أنها قاربت الـ 200% في بعض السنوات[55].

هذا الوضع مثير للجزع لأن عواقبه وخيمة. فهذه الطبقات أحفورية بشكل أساسي، وبالتالي فإن عمرها يبلغ آلاف السنين، مما يجعل قابلية تجدّد مياهها صعبة بسبب التغيرات المعاصرة لدورة الماء. بالإضافة إلى ذلك، وفي ظل انخفاض مستوى الأمطار، فإن الحد الأدنى لإمكانات تغذية المياه الجوفية عاجز تماما عن مواكبة معدل ومستوى السحب.

تظهر الأرقام أن استغلال مائدة المياه الجوفية العميقة في قبلي قد ارتفع في الآونة الأخيرة بشكل ملحوظ وبمعدل لم يُشهد لسرعته مثيل منذ الثمانينيات، ويمكن تقدير نسبة ارتفاع مستوى سحب المياه الجوفية بـ 346,63 % بين عامي 1980 و2013 (انظر الرسم البياني 3).

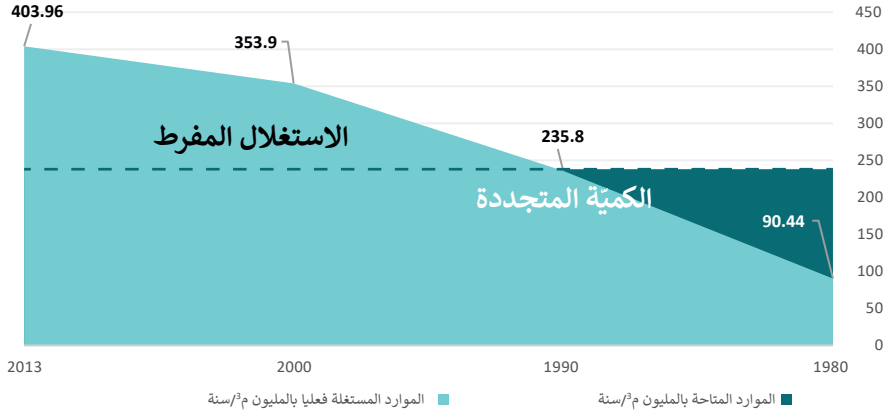

الرسم البياني 3: تطور استغلال طبقات المياه الجوفية في قبلي (مليون متر مكعب/ السنة)[56]

54 http://www.agridata.tn/dataset/les-ressources-en-eaux-aux-niveaux-des-gouvernorats-du-sud-2018-source-ods/resource/a618c993-fafc-4269-b3a8-ac1841ca7e7e

55 https://www.webmanagercenter.com/2015/09/30/166398/agriculture-les-eaux-souterraines-de-kebili-s-epuisent/

56 وزارة البيئة والتنمية المستدامة، (2015)، وثيقة 2 تحديد وتوصيف الواحات في تونس، مشروع "إعداد أُفرودة كاملة حول الواحات في تونس"

وقد أدّى ذلك إلى انخفاض مستمر في مستويات المياه الجوفية. يتراوح متوسط انخفاض السطح البيزومتري[57] سنويًا في نفزاوة بين 1,5 و2 م/ السنة بالنسبة لطبقة المركّب النهائي، وبين 1 و4 م/ السنة بالنسبة لطبقة القاري المتداخل، ممّا يدل بوضوح على عدم تجدّد منسوب المياه الجوفية لتعويض الكميات المستغلة سنويّا[58]. على مدى عدة عقود، تراجعت مائدة المياه الجوفية للمركّب النهائي ثلاثين مترًا في جهات معينة مثل جمنة ودوز.

+ 346,43 %
من استغلال المياه الجوفية العميقة
بين **1980** و**2013**
+ 311 %
من المساحات الواحيّة
بين **1976** و**2007**

وهكذا، فإن الطلب المرتفع على المياه الجوفية العميقة في قبلي مرتبط بالتنمية الفلاحية في الجهة، والتي لا يمكن أن تتحقق إلا بواسطة الري باستخدام مياه المائدة الجوفية العميقة[59]. خلال نفس الفترة، واصلت المساحة الواحيّة توسّعها في الجهة بمعدل لا يقل أهمية عن مستوى الاستغلال المفرط للمياه الجوفية العميقة. وهكذا، ارتفعت مساحة الواحات في قبلي بنسبة 311 % [60]بين 1976 و2007.

علاوة على ذلك، تشير التقديرات في متوسطها إلى أن أكثر من 95 % من المياه في قبلي يتم استغلالها في قطاع الفلاحة[61](انظر الرسم البياني 4).

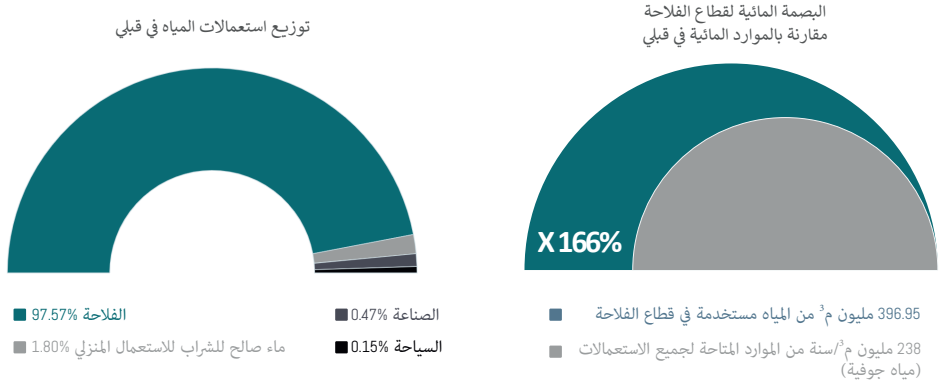

الرسم البياني 4: توزيع استخدامات المياه والبصمة المائية للقطاع الفلاحي على الموارد في قبلي[62]

57 السطح البيزومتري هو قياس عمق سطح المياه الجوفية.
58 المركز الوطني للدراسات الفلاحية ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية (التاريخ؟)، دراسة تعديل الأراضي في الواحات القديمة لتوزر وقبلي (؟) (؟)
59 مامو أ. (2009) الموارد المائية للجنوب التونسي والتنمية الفلاحية. إدارة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة للأنظمة الواحيّة في نفزاوة. أعمال ورشة سيرما "إدارة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة للأنظمة الواحيّة في نفزاوة" 27-25 فيفري 2009، دوز، تونس. المركز الدولي للبحوث الفلاحية للتنمية، مونبلييه، فرنسا
60 المركز الوطني للدراسات الفلاحية ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية (التاريخ؟)، دراسة تعديل الأراضي في الواحات القديمة لتوزر وقبلي (؟) (؟)
61 وزارة البيئة والتنمية المستدامة، (2015)، وثيقة 2 تحديد وتوصيف الواحات في تونس، مشروع "إعداد أُفرودة كاملة حول الواحات في تونس"
62 العبيدي ع. (2019) الرصيد المائي لواحات ولايات قبلي وتوزر وقفصة وقابس. مشروع السياحة البيئية والتنوع البيولوجي الصحراوي، وزارة الشؤون المحلية والبيئة، صندوق البيئة العالمية، البنك الدولي

مقارنة بالموارد الجهوية، تتسم البصمة المائية للتنمية الفلاحية في قبلي بارتفاعها، على عكس الاستخدامات الأخرى للموارد على المستوى الجهوي. وبالتالي، فإن القطاع الفلاحي في قبلي مسؤول إلى حد كبير عن تدهور الموارد المائية.

(ب) التكلفة المائية لسياسة زراعية تراهن على الإنتاج المكثّف، وخاصة قطاع التصدير

يمثل الاستغلال غير المشروع للمياه في مساحات الرّي الفوضوية جزءًا كبيرًا من الموارد المعبّأة في الولاية. في عام 2016، تم استغلال 210,3 مليون متر مكعب من المياه سنويا[63]، أي أكثر من 50 % من الموارد المستهلكة في الولاية بأكملها، لحفر الآبار غير القانونية.

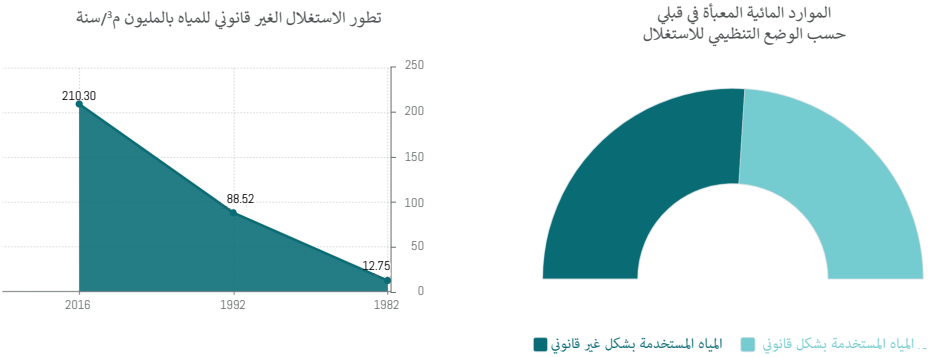

الرسم البياني 5: تطور وحجم الاستغلال غير المشروع للمياه في قبلي [64]

لقد ساهم تطور ظاهرة حفر الآبار بشكل غير قانوني إلى حدّ كبير في انخفاض الموارد المائية في قبلي. كما أن انخفاض مستويات المياه الجوفية على مدى العقود الثلاثة الماضية، لا سيما في المركّب النهائي، قد برّر أيضًا الاستخدام التدريجي لنظام الضخ الآلي، حيث لم تعد الآبار الارتوازية كافية لاستخراج الموارد. ولإعطاء فكرة عن مدى تطوّر هذا النظام الجديد، يتم ضخ 80 % من الموارد المائية اليوم في قبلي[65]، مما مكّن أيضًا من تحرير موقع الواحات من مواقع نقاط توزيع المياه[66].

63 العبيدي ع. (2019) الرصيد المائي لواحات ولايات قبلي وتوزر وقفصة وقابس. مشروع السياحة البيئية والتنوع البيولوجي الصحراوي، وزارة الشؤون المحلية والبيئة، صندوق البيئة العالمية، البنك الدولي

64 مصدر المعطيات: العبيدي ع. (2019) الرصيد المائي لواحات ولايات قبلي وتوزر وقفصة وقابس. مشروع السياحة البيئية والتنوع البيولوجي الصحراوي، وزارة الشؤون المحلية والبيئة، صندوق البيئة العالمية، البنك الدولي، و صغيّر م. (1999)، واحات جهة نفزاوة، مشروع "التفاعل بين الهجرة وإدارة الأراضي والمياه واستغلال الموارد في واحات المغرب العربي. معهد المناطق القاحلة مدنين

65 ينبغي التحقق من صحة الأرقام لأنها مسألة عملية مضبوطة (ولكنّ الأرقام تتوافق مع العملية بشكل عام)> العبيدي ع. (2019) الرصيد المائي لواحات ولايات قبلي وتوزر وقفصة وقابس. مشروع السياحة البيئية والتنوع البيولوجي الصحراوي، وزارة الشؤون المحلية والبيئة، صندوق البيئة العالمية، البنك الدولي

66 وزارة البيئة والتنمية المستدامة (2015)، استراتيجية التنمية المستدامة للواحات في تونس

في هذا الصدد، أدى تطوير الضخ الشمسي (الكهروضوئي) في السنوات الأخيرة إلى مزيد هدر المياه في الواحات في قبلي، خاصة في الأراضي التي ليس لديها تصريح باستغلال المياه[67]. وفقًا للتقرير الوطني لقطاع المياه لعام 2017، "يكسر استخدام الطاقة الشمسية، هذه الطاقة" المجانية، "القفل" الموضوع على تكلفة الكهرباء، والذي يمكن أن يحدّ من استهلاك المياه.

لا تمثل التوسعات، ولا سيما ارتفاع عدد الآبار غير القانونية، العامل الوحيد وراء الاستغلال المفرط للمياه في ولاية قبلي اليوم، فأساليب ومستويات استغلال المياه في هذه العمليات غير القانونية لا تخضع لنفس النهج القائم على التصرف "العقلاني" في المياه، الذي وضعته الدولة وتشرف عليه في مساحات الرّيّ. كما لا تتم مراقبة المياه في إطار ما يسمى بعمليات الاستغلال غير القانونية بواسطة عدّادات، ولا يتم دفع ثمنها من قبل المستخدمين[68]، مما يعني أن تنفيذ نموذج توزيع المياه بشكل عام لا يتم وفقًا لـ "دورة ماء" واضحة المعالم، بل "حسب الحاجة"[69]، وهي لا ريب عملية تنطوي على مخاطر مؤكدة تتمثل في إهدار الموارد.

وأخيرًا، فإن اختيار الزراعة أحادية المحصول القائمة على التمور، وخاصة دقلة النور، يؤثر هو الآخر على الموارد المائية أيضًا. وإذا كانت التمور من بين المنتجات الفلاحية الأكثر استهلاكا للمياه، فإن دقلة النور تمثل الصنف الأكثر حاجة للماء، بمتوسط يقدر بحوالي 20.000 متر مكعب من المياه/ الهكتار، مقابل 16.000 متر مكعب/ الهكتار في المتوسط بالنسبة لنخيل التمر عامّة.

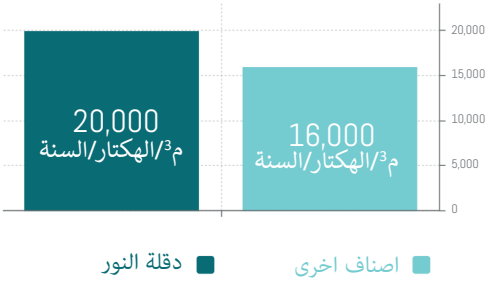

الرسم البياني 6: الاحتياجات المائية حسب أصناف نخيل التمر

(ج) تدهور الموارد المائية بسبب الاستغلال المفرط

ساهم ضعف أداء أنظمة الري والصّرف وسوء صيانتها واعتلالها، وغيابها أحيانا، إلى تملح المياه والتربة. ولعلّ اضطراب مناسيب المياه الجوفية يعزى جزئيًا إلى كميات المياه التي يتم تفريغها بشكل غير ملائم، وخاصة تلك المتأتية من عمليات الاستغلال غير المشروعة التي تؤدي إلى صرف فوائض كبيرة من المياه[70]. وقد ساهم ركود هذه المياه، المرتبط بقربها الشديد من الواحات، وخاصة المساحات الواحيّة الجديدة المستوية نسبيا قبالة الشطوط المالحة، في تملّح المياه الجوفية وتشبّع التربة بالمياه.

67 وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، مكتب التخطيط والتوازنات المائية (2017)، التقرير الوطني لقطاع المياه

68 آمنة خميري، "التنافس على الموارد الفلاحية، الاختفاء التدريجي للزراعة الواحيّة التقليدية والعواقب الاجتماعية والبيئية. دراسة حالة واحات منطقة نفزاوة في الجنوب الغربي التونسي"، مجلة معهد البحوث حول المغرب المعاصر، 30 سبتمبر 2014

69 صغيّر م. (2010) دراسة حوكمة الموارد الطبيعية في الواحات، دراسة حالة الواحات في تونس. الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة

70 وزارة البيئة، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (2012)، ضرورة حماية الواحات التونسية من التدهور وآثار تغير المناخ

لقد أدّى الاستغلال المفرط للموارد إلى تدهورها. كان هذا هو الحال بالنسبة للمياه الجوفية، كما استطعنا التطرّق إليه، والتي زادت نسبة ملوحتها إلى حد كبير (ملوحة تتراوح في المتوسط بين 4 و12 غرام/ اللتر)[71]، وهو ما يفسّر العزوف عن استخدامها بصفة عامّة، بل والتخلي عنها في بعض الحالات، وخاصة فيما يتعلّق بالري الزراعي.

وما يزال الوضع يزداد سوءا بالنسبة لمناسيب المياه الجوفية العميقة التي تدهورت هي الأخرى في السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت، مثلا، ملوحة منسوب المياه الجوفية لطبقة المركّب النهائي بمقدار 2 غرام/ اللتر في بعض المواقع في غضون أربعين عامًا[72].

وهكذا، فقد كان لمخلفات السياسة الزراعية أثر بالغ على الموارد المائية في قبلي: تعاني المنطقة حاليًا من أزمة مياه تؤثر على المحاصيل وتنطوي على العديد من المخاطر التي تهدد مستقبل المجتمعات والنظم البيئية المحلية. فهل توجد استراتيجية مياه للحفاظ على الحقوق وضمان التنمية الجهوية في الوقت الراهن وفي المستقبل؟

71 المركز الوطني للدراسات الفلاحية ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية (التاريخ؟)، دراسة تعديل الأراضي في الواحات القديمة لتوزر وقبلي (؟)

72 وزارة البيئة والتنمية المستدامة، (2015)، وثيقة 2 تحديد وتوصيف الواحات في تونس، مشروع "إعداد أُقرودة كاملة حول الواحات في تونس"

III.تضحيات لا تقابلها مكاسب: سياسات تنموية لا تخدم المنطقة ومستقبلها

(أ) توجهات استراتيجية وتدابير عمومية غير كافية لمجابهة مشاكل وتحديات المياه في الجهة

تقرّ إستراتيجية التنمية المستدامة للواحات بأنّه "في غياب سياسة تهدف فعلا إلى تعزيز المساءلة وتولي زمام أمور المشاكل وآفاق التنمية من قبل الجهات الفاعلة المحلية، تبقى استدامة الموارد الطبيعية مسألة تهمّ الدّولة بشكل أساسي".

ومن هذا المنطلق، استطاعت الدولة الاستثمار من خلال وضع استراتيجية وطنية للاقتصاد في المياه وتحسين كفاءة الصرف في إطار مشروع تحسين المناطق السقوية بواحات الجنوب، والذي يهدف إلى الحفاظ على موارد المياه الجوفية غير المتجددة ومزيد تثمين المياه المستخدمة. وعلى الرغم من تنفيذ هذا المشروع، المتمثل بشكل رئيسي في تجديد البنى التحتية أو تحديثها بين 1997 و2005، فقد أفضى إلى نتائج متضاربة[73]، في ظلّ عدم تكييفها أو ملاءمتها كما ينبغي على المستوى المحلي.

تواصل المشاريع الحكومية الأخرى، المدعومة أحيانًا من خلال التعاون الدولي، تدخّلها في مجال المياه، وخاصة على مستوى البنية التحتية الهيدروليكية في منطقة قبلي. كما ورد في التقرير الوطني لقطاع المياه في عام 2017، ترتكز هذه المشاريع على "تحديث المناطق" و "تحسين الاقتصاد في الماء" و"تنمية الموارد" من خلال تطوير البنية التحتية الأساسية والمجمعات المائية وشبكات تغذية المياه الجوفية وأنظمة الصرف الجوفية ومحطات تحلية المياه قليلة الملوحة، وكذلك استبدال قنوات الصرف الأرضية بقنوات أسمنتية أو بلاستيكية، إلخ. على الهامش، يهدف المشروع إلى تكوين مجامع التنمية وتوعيتها، ويستهدف 30 مجامع التنمية في 8 ولايات، بما في ذلك قبلي.

وعلى الرغم من الحاجة الملحّة لهذه التدخلات الحكومية على مستوى البنية التحتية، فإنها تفضي إلى استنتاجين. أولا، تعكس هذه المشاريع تصوّر الدولة لعملية التصرف في المياه وفقًا لبعض المراقبين: المعايير الاقتصادية التي يجب ترشيد استخدامها على ضوء تدهور الموارد، التي يُنظر إليها على أنها سلعة يجب تحقيق أقصى قدر من الأرباح منها لتلبية احتياجات نظام أكثر إنتاجية[74].

73 وزارة البيئة والتنمية المستدامة (2015)، استراتيجية التنمية المستدامة للواحات في تونس

74 بروشي-بويغ ج. المجتمع المحلي والدولة في مواجهة محدودية الموارد المائية (نفزاوة، الجنوب الغربي التونسي)، في البيئة والمجتمعات الريفية المتغيرة: مقاربات بديلة [الكترونية]. مرسيليا: IRD Éditions

ثانيا، وكما تؤكد تحليلات أخرى أيضًا، "على الصعيد المحلي، أضحى التناقض العميق لسياسات الواحات واضحا، بين سندان الحفاظ على نموذج إنتاجي يمثّل السبب في تدهورها المتسارع، ومطرقة محاولات إصلاحية هامشية لصيانتها"[75]. كما سبق ورأينا، فإن أزمة المياه في قبلي تتجاوز كونها مجرد مشكلة تتعلق بفعالية البنى التحتية الهيدروليكية.

على الرغم من تحديد أسباب المشاكل المائيّة، يبدو أن التوجهات والإجراءات التي دعت لاتّخاذها استراتيجية التنمية المستدامة للواحات لعام 2015 لم تنجح في الطعن في نموذج التنمية الفلاحية وتوجّهات السياسة المائية المعمول بها في الواحات. على سبيل المثال، فيما يتعلق باستغلال الموارد بشكل غير مشروع، وعلى الرغم من أنّ الاستراتيجية توصي "باتخاذ جميع التدابير للحد من المناطق السقوية (الجديدة) غير القانونية"، فإنها تعتزم "الحفاظ على الاستثمارات التي تم تنفيذها، لما تمثّله من مكسب للاقتصاد الوطني". ومن خلال تكريس أحد محاورها الاستراتيجية التسعة لـ "حماية الموارد المائية في الواحات والتصرّف فيها تصرّفا متكاملا والاقتصاد فيها" (المحور رقم 2)، فإن الاستراتيجية، التي تهدف بشكل خاص إلى "الحد من الاستغلال المفرط للموارد" و"تخفيف الضغوط على المياه "، تقترح مجموعة من التقنيات المتعلقة بالبنى التحتية والابتكارات التكنولوجية، وتجعل من " تمكين منظمات المستخدمين" الأساس لبلوغ الأهداف المنشودة.

وعليه، يبدو أن بوادر أزمة المياه الجهوية ليست محل اهتمام وعمل كافيين بشأن الأسباب الهيكلية للأزمة المائيّة. ومن المتوقّع أن يزداد الوضع سوءا في ظل تأثيرات التغيرات المناخية. بالنسبة للمنطقة الواحيّة، من المتوقع أن يبلغ متوسط الاحترار 1,9 درجة بحلول عام 2030 و2,7 درجة بحلول عام 2050، وأن يتراجع هطول الأمطار بنسبة 9 % في عام 2030 و17 % في عام 2050 [76].

إذن، ستفضي التغيرات المناخيّة إلى تقليل إسهام مياه الأمطار من ناحية، وارتفاع الاحتياجات المائية للمحاصيل، من ناحية أخرى، من خلال ارتفاع مستوى التّبخر النتحي[77] المتوقع بنسبة 8 % في عام 2030 وبنسبة 14 % في عام 2050. كما يعتبر ارتفاع وتيرة هجمات سوس بوفروة على أشجار النخيل وكذلك جفاف التمور بفعل الحرارة من بين المخاطر الآخذة في التراكم، بالإضافة إلى نضوب المياه، الذي سبق وتطرقنا إليه.

75 كاربونتيي إ. (2018) الثورات الصامتة لواحات جنوب تونس، أزمة النماذج والاستجابات المحلية، جامعة باريس 1 بانتيون سوربون، أطروحة دكتوراه معدة في مختبر لاديس (الديناميات الاجتماعية وإعادة تشكيل الفضاءات)

76 وزارة البيئة والتنمية المستدامة، (2015)، وثيقة 2 تحديد وتوصيف الواحات في تونس، مشروع "إعداد أُفُرودة كاملة حول الواحات في تونس"

77 التبخّر النتحي هو ظاهرة تبخر التربة ونتح المحاصيل النباتية بسبب المناخ. وتحدّ عملية التبخر خاصّة من امتصاص المحاصيل للمياه وإعادة تغذية المياه الجوفية.

من ناحية أخرى، أدّى توجّه النماذج الزراعية إلى جعل الواحات أكثر عرضة للتأثّر بالتغيرات المناخية، على الرغم من تكييف الأنظمة البيئية مع المناخات القاحلة والصحراوية. وبعيدا عن نضوب المياه واستنزاف التربة، فقد أثّر التخلي عن الزراعة ثلاثية المستويات على "التأثير الواحي"، وهو مناخ محلي رطب ضروري لتنمية الواحات وقدرتها على التكيف مع التغير المناخي.

فيما يتعلق بالتكيف مع التغيرات المناخية، لم تخصّص استراتيجية التنمية المستدامة للواحات سوى نصف صفحة للإجراءات التي لا تزال مجرد حبر على ورق، على الرغم من مدى أهمية هذه المسألة بالنسبة لموارد الواحة (المياه والتربة والتنوع البيولوجي) ولمستقبل المناطق الواحيّة بشكل عام.

(ب) ضرورة مراجعة نموذج التنمية الجهوية

إن كان الامتثال للقيود المفروضة على التمتع بالمياه والحظر المفروض على حفر الآبار سيخلق "حالة متفجّرة" وفقًا لبعض الباحثين، فذلك يعزى لغياب بديل حقيقي عن التنمية الاجتماعية والاقتصادية في المنطقة في الوقت الراهن[78]. وبالتالي، فإن "التساهل" بشأن استخدام المياه يعكس أيضًا "الحوكمة التي تعتبر أداة حكومية لأداء وظائف معينة (تلك المتعلقة بالاستجابة لتوقعات اجتماعية معينة في هذه الحالة) من جهة، ووسيلة متاحة للسكان لتولّي مسؤولية إنشاء المناطق السقوية التي يعتبرونها ضرورية لهم، من جهة أخرى"[79].

لم تحقّق منطقة قبلي ازدهارا كبيرا على الرغم من أنّها تنتج أكثر من نصف إنتاج التمور في تونس، وتحتل المرتبة 15 من أصل 24 ولاية من حيث مؤشر التنمية الجهوية، ويبلغ معدل البطالة فيها 23,5 %، وهي نسبة تفوق المعدل الوطني (15,3 %) في عام 2019 [80]. ووفقا لتصنيفات أخرى، تحتل ولاية قبلي المرتبة 23 من أصل 24 من حيث الجاذبية الجهوية ومناخ الأعمال المحلي[81].

تعاني المناطق الواحيّة من تهميش مزدوج: تهميش سياسي من جهة، وتهميش اقتصادي من جهة أخرى. أوّلا، يتجلّى التهميش السياسي من خلال وجود نموذج وطني يقصي هذه الجهات من عملية التنمية، خاصة فيما يتعلق بالخدمات والبنية التحتية. على سبيل المثال، تحتل قبلي، وبشكل منهجي، المراتب الأخيرة لتصنيفات تقييم البنية التحتية للاتصالات (الطرقات، إلخ) وجودة التهيئة الحضرية ودعم إنشاء جمعيات الأعمال المحلية، إلخ.

78 بروشيي-بويغ ج. المجتمع المحلي والدولة في مواجهة محدودية الموارد المائية (نفزاوة، الجنوب الغربي التونسي)، في البيئة والمجتمعات الريفية المتغيرة: مقاربات بديلة [الكترونية]. مرسيليا: IRD Éditions

79 بروشيي-بويغ ج. المجتمع المحلي والدولة في مواجهة محدودية الموارد المائية (نفزاوة، الجنوب الغربي التونسي)، في البيئة والمجتمعات الريفية المتغيرة: مقاربات بديلة [الكترونية]. مرسيليا: IRD Éditions

80 المعهد الوطني للإحصاء (2019)، مؤشرات التوظيف والبطالة، الربع الثاني من عام 2019، بيان صحفي

81 المعهد العربي لرؤساء المؤسسات (2016)، تقرير حول الجاذبية الجهوية 2016

وبالتالي، تغذي هذه الظروف الهيكلية التهميش الاقتصادي الذي يتبلور أيضًا من خلال التنافس بين المناطق الإنتاجية للوصول إلى الموارد، والتنافس من أجل النفاذ إلى الأسواق من خلال سلسلة قيمة المنتجات على الصعيد الجهوي.

يعطي تحليل قطاع التمور لمحة عامة عن انخفاض القيمة المضافة التي تمثّلها الزراعة الواحيّة لمنطقة قبلي، بغض النظر عن تضحياتها البيئية. فبالإضافة إلى نضوب الموارد الطبيعية الجهوية، يميط اقتصاد التمور اللّثام عن حدود نموذج التنمية الذي لا يعود بالفائدة للمنتج الأول للثروة، وهو في هذه الحالة فلّاحو الجهة وسكّانها بشكل عامّ.

وعليه، من الضروري تحليل القطاع تحليلا مفصّلا، بما في ذلك جميع الحلقات الرابطة بين عمليتي الإنتاج والبيع، خاصةً خارج البلاد حيث تمثل التمور مصدرا للعملة الأجنبية. تشكّل العديد من الحلقات مثل الجمع والتخزين والتعبئة والتسويق والنقل/ التوزيع سلسلة القيمة لقطاع التمور، مع العلم أن الدولة قد انسحبت من الأنشطة التنافسية التي تؤثر على الإنتاج والتسويق.

الرسم البياني 7: رسم بياني مأخوذ من تقرير سلسلة قيمة قطاع نخيل التمر ومشتقاته، 2015 (السعر/ الكيلوغرام)[82]

في هذا القطاع، وبغض النظر عن أسعار التداول (أو "السعر المرجعي") التي حددها المجمع المهني المشترك للغلال، يحظى المنتجون بسلطة تفاوضية محدودة مع جامع التمور الذي يتدخل أولاً. وإثر ذلك، يقوم الجامع بنقل المنتج إلى تجار الجملة أو تجار التجزئة على المستوى الوطني أو إلى محطات التعبئة لسوق التصدير. لأخذ فكرة عن ظاهرة المضاربة التي تحدث لاحقًا، يتراوح فرق السعر بين المنتج في قبلي والمستهلكين في تونس العاصمة بين 1 و4 [83]، وذلك على المستوى الوطني فحسب.

82 خماسي ف. (2015)، تقرير حول تحليل سلسلة قيمة النخيل - نخيل التمر ومشتقاته، مشروع الإبتكار والتنمية الاقتصادية الجهوية والتوظيف والوكالة الألمانية للتعاون الدولي

83 وزارة البيئة والتنمية المستدامة، (2015)، وثيقة 2 تحديد وتوصيف الواحات في تونس، مشروع "إعداد أُفرودة كاملة حول الواحات في تونس"

تنتج قبلي حوالي **150** ألف طن من التمور سنويًا، أو أكثر من **60 %** من الإنتاج الجملي للتمور في تونس.

يمكن تخزين **15 %** فقط من الإنتاج الجهوي في الولاية.

توجد **13** وحدة تعبئة من أصل **75** في قبلي، وتمثل **15 %** من الوظائف المتاحة في هذا الفرع

يوجد **5** من أصل **65** مصدّرا للتمور في قبلي، ولا يصدرون سوى **10 %** من الإنتاج الجهوي مباشرة من قبلي

لعلّ خصوصية هذا القطاع تتمثّل في أنّ 80 % من المبيعات تتمّ خلال شهر رمضان، و 15 % في فترة رأس السنة الميلادية، و 5 % على مدار بقية السنة. ونظرا لأنّ شهر رمضان قد يحلّ قبل موسم جني التمور أو بعده، فقد تمّ التركيز خلال السنوات الأخيرة على تطوير القدرات التخزينية للقطاع، والتي كانت لفترة طويلة حكراً على المصدّرين. وهكذا، شرع الجامعون المحليون في الاستثمار في ثلاجات التخزين. في حالة قبلي، يتم تخزين بين 10.000 إلى 15.000 طن بواسطة وحدات تخزين محلية [84]، والتي ما تزال تمثّل كمية ضئيلة مقارنة بال 150.000 طن من التمور المنتجة تقريبا في المنطقة سنويًا. ومع ذلك، فإن التخزين يصير مربحًا بمجرّد أن تصبح تكلفته أقلّ من قيمة زيادة الأسعار خلال العام: قد يكون من المربح تخزين التمور وبيعها في السوق المحلية خلال شهر رمضان، حيث يمكن أن يتضاعف سعر الكيلوغرام الواحد من التمر ثلاث مرات مقارنة ببقية أشهر السنة [85].

أما فيما يتعلّق بدور فرع تعبئة التمور، فيتمثل في معالجة المنتج (التنظيف وتصنيف الجلوكوز والتجفيف والتثمين والتعبئة، إلخ) بعد عمليات المراقبة والتعفير والفرز التي تشمل كامل الإنتاج. تفيد التقارير بوجود 75 وحدة تعبئة تمور موجهة أساسًا نحو التصدير (تُباع التمور بالجملة في السوق المحلية) منها 13 وحدة فقط في قبلي. تتيح هذه الحلقة من القطاع 8.500 وظيفة موسمية، بما في ذلك حوالي 1.355 وظيفة في قبلي [86]، مع العلم أن أكبر الوحدات موجودة في نابل وتوزر وبن عروس [87]. حين تبدأ قيمة التمور في الارتفاع وخلق فرص عمل أخرى، يكون جزء من الإنتاج الجهوي قد غادر قبلي بالفعل.

وأخيرًا، يوجد 65 مصدّرًا، من بينهم شركات تجارية تقوم بالتخزين والتغليف. وبينما يقع المقر الرئيسي لجزء كبير من شركات التصدير في توزر (20)، فبقية الشركات تقع في جهات تونس الكبرى (14) ونابل (12) مثلا، بينما لا يوجد في المناطق الواحيّة الأخرى سوى 5 مصدّرين فقط في قبلي و5 في قابس ومصدّرين اثنين في قفصة. ولا تزيد صادرات التمور من ولاية قبلي عن 10 % [88]، بينما تساهم المنطقة بأكثر من نصف الإنتاج الوطني من التمور. وبالتالي، فإن جهة قبلي "المقصورة" على الإنتاج تستفيد إلى حدّ ضئيل جدا من سلسلة القيمة الحالية على المستوى الوطني.

84 وزارة البيئة والتنمية المستدامة، (2015)، وثيقة 2 تحديد وتوصيف الواحات في تونس، مشروع "إعداد أفُرودة كاملة حول الواحات في تونس"

85 لوغال ب.-إ، جوندر ل.، رحومة ع. تأثير سلسلة ترتيبات التصدير على التنمية المائية من خلال التمور في واحات الجنوب التونسي، أعمال ورشة العمل الجهوية الثالثة لمشروع سيرما، نابل، تونس، 7-4 جوان، 2007.

86 http://www.oasys.tn/carte/#tab5Kebili

87 خماسي ف. (2015)، تقرير حول تحليل سلسلة قيمة النخيل - نخيل التمر ومشتقاته، مشروع الابتكار والتنمية الاقتصادية الجهوية والتوظيف والوكالة الألمانية للتعاون الدولي

88 https://directinfo.webmanagercenter.com/2015/04/29/tunisie-kebili-seance-de-travail-sur-le-conditionnement-de-dattes/

هذا يفسر انخفاض عدد الفلاحين الذين يقتاتون من أراضيهم الخاصّة، من بين إجمالي 34.000 منتج في قبلي. ومادام القطاع يفتقر إلى التنظيم والهيكلة الحقيقيّين (تثبيت الأسعار، إلخ)، فإن وضع الفلاحين سيبقى هشّا وغير مستقر. مثلا، لا شكّ أنّ تراجع المبيعات خلال جائحة كوفيد 19 سيؤثر على سعر الشراء المفروض على الفلاحين. وبالفعل، تراكم إنتاجهم لعام 2020 مع المخزون الذي لم يتم تسويقه في عام 2019 للتجّار الذين يحظون بمكانة مرموقة في هذا القطاع.

من حيث الفوائد، أو في إطار المنافع الاجتماعية والاقتصادية (الوظائف والاستثمارات، إلخ)، فإن الثروة التي تنتجها الواحات لا تحقّق إلا منفعة محدودة للغاية للجهة مقارنة بمساهمتها في الاقتصاد الوطني. فعلى غرار التمور، لا تكاد الشركات الصناعية في قطاعات الأغذية الزراعية الأخرى تشغّل 818 شخصًا فقط في قبلي .

إن المسألة متعلقة بالاستغلال المفرط للموارد وفقا لسياسات قطاعية (فلاحية ومائية) لم تضمن للجهة الاستفادة من الأنشطة الاقتصادية المدرّة للمداخيل. ولعل التدهور الكبير في الإنتاج الذي تشهده المنطقة الآن بسبب نقص المياه مدعاة كي تعيد السلطات النظر في سياساتها القطاعية، من أجل تمتيع جهة قبلي بنموذج للتنمية العادلة والمستدامة.

89 http://www.oasys.tn/carte/#tab5Kebili

خاتمة

يقودنا تحليل تأثير السياسات الزراعية على الموارد المائية في جهة قبلي إلى استخلاص عدة استنتاجات.

أولا، يعطي نموذج التنمية الزراعية الأولوية لأهداف إنتاج محاصيل الواحات وتحقيق الأرباح على حساب أهداف الحفاظ على الموارد المائية سواء كمّيّا أو نوعيا. لقد مثّل تشجيع قطاع التصدير، على الرغم من تأثيره الكبير على الموارد المائية، توجهاً سياسياً ولّد منافسة وضغطا مدمّرين بالنسبة للمياه.

وينبثق منطق الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية من منطق السياسة الزراعية الليبرالية والمضاربة، كما استفاد أيضًا من تراخي السلطات في ظل تساهل الأطر التنظيمية والقانونية القائمة المتعلقة بحماية الموارد. وتعمل الدولة حاليًا على الإبقاء على الوضع الراهن المتمثل في تجنب الصراعات الاجتماعية مع الاستفادة من العملة الأجنبية، وهي غاية تنطوي على جملة من العواقب الوخيمة، كما سبق ورأينا، من حيث الموارد المائية. لقد تحول الأمر بالفعل إلى أزمة هيدروليكية ألحقت الضرر بمجموعة من الفلاحين في قبلي. في هذا الصدد، لن تؤدي آثار التغيرات المناخية إلّا إلى ازدياد الطين بلّة، خاصة في ظل وضع مفزع لا يحظى بالاهتمام والعمل الكافي والمناسب فيما يتعلق بقضايا المياه. أخيرًا، وبعيدًا عن اضطرابات التوازنات البيئية التي لا يمكن تلافيها أحيانا، فقد أفضى نموذج التنمية الفلاحية إلى تفاقم الفوارق الاجتماعية في المنطقة، في حين لم يتمكن من إكسابها القيمة الاقتصادية المضافة التي تتناسب مع مساهمتها في ثروات البلاد. وفي نهاية المطاف، استخلصنا أنّ جهة قبلي لا تجازف بمواردها المائية فحسب، بل تجني أرباحا محدودة للغاية من اقتصادها الواحيّ.

وهكذا، يدفعنا اندلاع شرارة الأزمة المائية إلى التساؤل جديا بشأن مستقبل التنمية الجهوية في قبلي، في ظلّ نموذج يعتمد بشكل أساسي على استخراج المياه: ما هو مصيرها حين تجف المائدة المائية؟ وماذا ستفعل حين لن يعود بإمكانها إنتاج التمور؟ يبدو أنّ الدولة التونسية تتعمّد الآن غضّ الطرف عن هذا الواقع الوشيك. فعلى الرغم من الدراسات والاستراتيجيات العديدة التي تتفق على مدى خطورة الوضع، تواصل الدولة تقاعسها، مما يشير إلى غياب الإرادة السياسية لضمان حلول طويلة الأجل للاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لسكان المنطقة.

يشير هذا التحليل إلى ضرورة إعادة النظر في السياسة الزراعية ونموذج التنمية الجهوية الحاليين، من خلال نهج "البصمة المائية" لقطاع التمور، هذا إن كانت الدولة ترغب حقّا في إنقاذ جهة قبلي من الهلاك الذي ينتظرها.

بيبليوغرافيا

وكالة النهوض بالصناعة والتجديد ومركز الدراسات والاستشراف الصناعي (2017) تحليل قطاع التمور، 2017

سوسي أ.، همامي ر.، ستامبولي ت.، بن علية (2017)، المياه الافتراضية الزرقاء والخضراء في المبادلات التجارية للمنتجات الفلاحية الاستراتيجية في تونس، مجلة العلوم الجديدة والفلاحة والتكنولوجيا الحيوية، 43 (4)، 2363-2373

باتيستي ف.، (2013) "الموارد وحالات الاستيلاء"، دراسات ريفية، 192، -153 175

بن علية أ.، ستامبولي ت.، شبيل أ.، فريجة أ. (2015) المياه الافتراضية والأمن الغذائي في تونس: من الملاحظة إلى دعم التنمية (EVSAT-CAD)، المدرسة العليا للفلاحة بمقرن ومركز بحوث التنمية الدولية، التقرير الفني النهائي

بروشيي-بويغ ج. المجتمع المحلي والدولة في مواجهة محدودية الموارد المائية (نفزاوة، الجنوب الغربي التونسي)، في البيئة والمجتمعات الريفية المتغيرة: مقاربات بديلة [الكترونية]. مرسيليا: IRD Éditions

كاربونتيي إ. (2018) الثورات الصامتة لواحات جنوب تونس، أزمة النماذج والاستجابات المحلية، جامعة باريس 1 بانتيون سوربون، أطروحة دكتوراه معدة في مختبر لاديس (الديناميات الاجتماعية وإعادة تشكيل الفضاءات)

المركز الوطني للدراسات الفلاحية ووكالة النهوض بالاستثمارات الفلاحية، دراسة تعديل الأراضي في الواحات القديمة لتوزر وقبلي

http://www.apia.com.tn/medias/files/Amendmt-CNEA-APIA.pdf

المركز الفني للتمور، قطاع التمور في تونس، الموقع الالكتروني للمركز الفني للتمور

اللومي م، نصر ن، سالمي س، شوكي س، شماخ ف، رقّاد ن، نفزاوي أ، ونغايدو ت. (2001) خيارات إدارة المراعي والاستراتيجيات الفردية والمجتمعية للرعاة الزراعيين في الوسط والجنوب التونسي. المعهد الوطني التونسي للبحوث الزراعية. مشروع مُعد للمؤتمر الدولي حول السياسات والخيارات المؤسسية لإدارة المراعي في المناطق القاحلة في الفترة من 7 إلى 11 ماي 2001 (الحمامات، تونس)

جافريج ر. (2016) في ظل التغير المناخي، أي مستقبل للفلاحة في تونس؟ المركز الدولي للدراسات العليا الفلاحية المتوسطيّة، رسالة المراقبة رقم 37 – سبتمبر 2016

غربي ن. (2009) التغييرات الهيدروليكية وتحسين التصرف في المياه في واحات الجنوب. إدارة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة للأنظمة الواحية في نفزاوة، الإدارة العامة للهندسة الريفية واستغلال المياه. وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

غزواني و. (2009) من تحديد المعوقات البيئية إلى تقييم الأداء الزراعي في نظام الري الجماعي. حالة واحة فطناسة (نفزاوة، جنوب تونس) أجروباريس تك

همبلة ن. (2012) البصمة المائية لتونس: تحليلات للتوجهات الاستراتيجية لإدارة الموارد المائية، المعهد العالي للعلوم البيولوجية التطبيقية بتونس، أطروحة ماجستير مهني في تكنولوجيات الأحياء والبيئة

المعهد العربي لرؤساء المؤسسات (2016)، تقرير حول الجاذبية الجهوية 2016

المعهد الوطني للإحصاء (2019)، مؤشرات التوظيف والبطالة، الربع الثاني من عام 2019، بيان صحفي

خماسي ف. (2015)، تقرير حول تحليل سلسلة قيمة النخيل - نخيل التمر ومشتقاته، مشروع الابتكار والتنمية الاقتصادية الجهوية والتوظيف والوكالة الألمانية للتعاون الدولي

كسّاح ع. (2002) الري والتنمية الفلاحية في الجنوب التونسي، البحر المتوسط، المجلد 99، 2002-4-3. الصحراء، "الوجه الآخر للبحر المتوسط" (فرناند بروديل) تحت إشراف مارك كوت. ص. 26-21.

خميري آ.، (2014) "التنافس على الموارد الفلاحية، الاختفاء التدريجي للزراعة الواحيّة التقليدية والعواقب الاجتماعية والبيئية. دراسة حالة واحات منطقة نفزاوة في الجنوب الغربي التونسي"، مجلة معهد البحوث حول المغرب المعاصر

العبيدي ع. (2019) الرصيد المائي لواحات ولايات قبلي وتوزر وقفصة وقابس. مشروع السياحة البيئية والتنوع البيولوجي الصحراوي، وزارة الشؤون المحلية والبيئة، صندوق البيئة العالمية، البنك الدولي

لوغال ب.-إ، جوندر ل.، رحومة ع. تأثير سلسلة ترتيبات التصدير على التنمية المائية من خلال التمور في واحات الجنوب التونسي، أعمال ورشة العمل الجهوية الثالثة لمشروع سيرما، نابل، تونس، 7-4 جوان 2007

مامو أ. (2009) الموارد المائية للجنوب التونسي والتنمية الفلاحية. إدارة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة للأنظمة الواحيّة في نفزاوة. أعمال ورشة سيرما "إدارة الموارد الطبيعية والتنمية المستدامة للأنظمة الواحيّة في نفزاوة" 27-25 فيفري 2009، دوز، تونس. المركز الدولي للبحوث الفلاحية للتنمية، مونبلييه، فرنسا

مارلت س. منجّى أ. (2017) نقل إدارة مساحات الريّ العمومية إلى جمعيات الري في تونس: المجلد 1. تنفيذ وتكييف الاستراتيجية الوطنية. ردود حول مشروع PAP-AGIR للاستقلال الجمعياتي التدريجي

وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، مكتب التخطيط والتوازنات المائية (2017)، التقرير الوطني لقطاع المياه

وزارة البيئة والتنمية المستدامة (2015)، استراتيجية التنمية المستدامة للواحات في تونس

وزارة البيئة والتنمية المستدامة، (2015)، وثيقة 2 تحديد وتوصيف الواحات في تونس، مشروع "إعداد أُفْرودة كاملة حول الواحات في تونس"

وزارة البيئة، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي (2012)، ضرورة حماية الواحات التونسية من التدهور وآثار تغير المناخ

وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، ديوان تنمية الجنوب (2018) ولاية قبلي بالأرقام

صغيّر م. (1999)، واحات جهة نفزاوة، مشروع "التفاعل بين الهجرة وإدارة الأراضي والمياه واستغلال الموارد في واحات المغرب العربي. معهد المناطق القاحلة مدنين

صغيّر م. (2010) دراسة حوكمة الموارد الطبيعية في الواحات، دراسة حالة الواحات في تونس. الاتحاد الدولي للحفاظ على الطبيعة